

اتفاق روما

المسودة صفر لوثيقة النتائج السياسية الخاصة بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المزمع

عقده في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

نحن
المجتمعون في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، لمواجهة التهديدات العديدة المرتبطة بسوء التغذية،

تهديدات سوء التغذية العديدة تشكل تحدياً رئيسياً للتنمية الدولية

- 1- نقرّ بأن سوء التغذية يمثل أحد أعظم التهديدات على صحة البشر ورفاههم. وأن ثمن سوء التغذية – أي قصور التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والنظم الغذائية غير المتوازنة – مرتفع بصورة غير مقبولة بالنسبة إلى الأفراد والأسر والمجتمعات. ويحد سوء التغذية من قدرة البشر على تحقيق إمكاناتهم، ويؤثر سلباً على التنمية البشرية الجسدية والعقلية، ويزيد من تعرّض الإنسان للأمراض غير المعدية.
- 2- نلاحظ، بقلق شديد، أن العقود الأخيرة شهدت تقدماً متواضعاً وغير متساوٍ في مجال الحد من سوء التغذية، قياساً على أهداف المؤتمر الدولي المعني بالتغذية لعام 1992، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، والأهداف الإنمائية للألفية:

 - انخفض معدّل انتشار قصور التغذية، إلا أن العدد المطلق يبقى مرتفعاً بدرجة غير مقبولة: فقد وصل إلى 842 مليون نسمة على الأقل في الفترة 2011–2013؛
 - انخفض معدّل نقص التغذية المزمّن (التقزم)، إلا أنه طال 162 مليون طفل دون سن الخامسة عام 2012، في حين أن نقص التغذية الحاد (الهزال) طال 51 مليون طفل دون سن الخامسة عام 2012؛
 - وكدوامة مفرغة، غالباً ما يتفاقم نقص التغذية بسبب العدوى المنقولة بواسطة الأغذية وبسبب تناول الملوثات الكيميائية بفعل إمدادات الاغذية غير الآمنة؛
 - لا يوجد تحسن في مجال نقص المغذيات الدقيقة؛
 - يعاني حوالي ثلث النساء في العالم من فقر الدم؛
 - ترتفع نسبة البدانة لدى الأطفال والبالغين بسرعة، في حين ترتفع نسبة الإصابة بأمراض غير معدية ومرتبطة بالنظم الغذائية بوتيرة متسارعة في كل أصقاع العالم؛

- يتزامن وجود أنواع مختلفة من سوء التغذية في معظم البلدان؛
- توجد فوارق اجتماعية واقتصادية شاسعة تتعلق بالحالة التغذوية وبالتعرض لعوامل خطر مرتبطة بالنظم الغذائية لدى معظم الشعوب.

3- نقرّ بأن أسباب سوء التغذية معقدة ومتعددة الأبعاد في حين يبقى توافر الأغذية، والقدرة على تحمّل تكاليف الأغذية والحصول عليها، محددات أساسية. وفي البلدان النامية، أدى تطور النظم الغذائية (بما فيها النظم الزراعية) - في ظل الابتكارات الخاصة بالإنتاج والتصنيع والتخزين والتوزيع - إلى تعزيز التنوع الغذائي وزيادة استهلاك الخضروات والفاكهة، فضلاً عن اللحوم والألبان، إلا أن المنافع كانت متفاوتة. وعلى المستوى العالمي، ازداد أيضاً استهلاك الأغذية المجهّزة والسكر، والملح، والدهون، ولا سيما الدهون المشبعة والتقابلية (trans-fats)، مما أدى إلى تأجيج الأوبئة العالمية المرتبطة بالأمراض غير المعدية. ويبقى نظام الأغذية عاجزاً عن توفير الأطعمة المغذية والآمنة للجميع وما زال يواجه تحديات متزايدة في هذا المجال نظراً إلى القيود التي تشكّلها الهواجس الخاصة بالموارد والاستدامة الإيكولوجية ولا سيما تغيير المناخ، على إنتاج الأغذية.

رؤية للعمل على وضع حد لسوء التغذية في كل أشكاله على المستوى العالمي

4- نعيد التأكيد على أن القضاء على سوء التغذية بكل أشكاله يمثل واجباً لأسباب أخلاقية وسياسية واقتصادية. ويشكّل سوء التغذية سبباً وراء إصابة الأطفال بالبدانة ويودي بحياة حوالي نصف الأطفال الذين يموتون سنوياً وعددهم يزيد على 3 ملايين طفل. وفضلاً عن عدم كفاية النشاط البدني، تشكّل عوامل الخطر الخاصة بالنظم الغذائية حوالي 10 في المائة من عبء المرض والعجز على المستوى العالمي.

5- نقرّ بأن الاحتياجات التغذوية تتغير خلال دورة الحياة، وإن لبعض المجموعات، بما يشمل النساء والأطفال، احتياجات خاصة لا سيما أثناء مراحل معيّنة من حياتهم.

6- نجدد الالتزامات التي تعهدنا بها خلال المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية وخلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ونتعهد بمضاعفة الجهود دعماً للمبادرات مثل تحدي القضاء على الجوع الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة.

7- نجدد الالتزام بخفض عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقوّم، وخفض مستوى فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب؛ والحد من انخفاض الوزن عند الميلاد، ووقف تفاقم انتشار البدانة لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ وزيادة معدّل الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى،

والحد من الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة وإبقائه ضمن الحدود التي تحققت، بالإضافة إلى عكس الاتجاه نحو الارتفاع في نسب البدانة ومرض السكري كجزء من الجهود الرامية إلى الحد من الوفيات الإجمالية المرتبطة بالأمراض غير المعدية.

8- نذكر بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الخاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي، والتزامات الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

إعادة تشكيل نظام الأغذية لتحسين التغذية لدى الشعوب

9- نقرّ بأن التغذية الجيدة تتطلب نظاماً للأغذية تكون أكثر استدامةً وإنصافاً ومقاومةً. وتحدد نظم الأغذية - أي الموارد والبيئة والأشخاص والمؤسسات والعمليات التي تُنتج من خلالها الأغذية وتُجهز وتُخزّن وتوزّع وتُحضّر وتُستهلك - كمية الإمدادات الغذائية ونوعيتها من حيث المحتوى التغذوي، والتنوع والسلامة. وتشكّل الزراعة (بما فيها الثروة الحيوانية)، ومصايد الأسماك، والمياه الصالحة للشرب، أسس نظم الأغذية.

10- نسلمّ بأن نظم الأغذية يجب ألا تنتج المزيد من الأغذية، بل المزيد من الأغذية المغذية، ويجب أن تضمن إمدادات كافية من الفواكه والخضر، والدهون غير المشبعة والأغذية ذات المصدر الحيواني مع تفادي الإفراط في السكر، والدهون المشبعة والتقابلية، والملح؛ ويجب أن تعزز نظم الأغذية التغذية من خلال ضمان الوصول إلى المغذيات الدقيقة والكبيرة، وتعزيز سلامة الأغذية والنظم الغذائية المتوازنة، وتفادي تجهيز الأغذية بشكل يحدّ من التغذية أو يؤثّر عليها بشكل سلبي.

11- نوّكد من جديد على أن كل نظم إنتاج الأغذية (التربة، والبذور، والأراضي، والمياه، والنقل) وتجهيزها يجب أن تدار بطريقة مستدامة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع من خلال اعتماد ممارسات زراعية مراعية للنظام الإيكولوجي. ويشكّل تغيير المناخ تهديداً رئيسياً لنظم الأغذية المستدامة، وبالتالي للأمن الغذائي والتغذوي. ويجب الأخذ بقضايا التغذية عند وضع السياسات الخاصة بالتنمية المستدامة الشاملة، بما في ذلك نظم الأغذية للإنتاج والاستهلاك المستدام. ويعزز نهج الزراعة الذكية مناخياً الممارسات المحسّنة للتكيّف وتخفيف الأثر فضلاً عن السياسات التي تدعم الأمن الغذائي والتغذوي المستدام. وقد تساهم الجهود الرامية إلى الحد من هدر الأغذية في مرحلة الاستهلاك والفواقد في مرحلة التخزين، في الحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي بشكل ملحوظ.

12- نقرّ بأن رزم السياسات الملائمة ضروريةً لمعالجة مختلف الأعباء الناجمة عن سوء التغذية بشكل مناسب في حالات عديدة. ويجب معالجة قضايا الأغذية والتغذية في قطاعات عدة: أي الزراعة، والصناعة، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والتعليم. ويجب على التغذية أن تشكل هدفاً من أهداف كل السياسات الخاصة بالتنمية. وعلى السياسات العامة أن تعالج وفي آن واحد قضيتي إمدادات الأغذية والطلب عليها في حين يجب أن تتماشى سياسات الاستثمار والإعانات مع أهداف التغذية.

13- نقرّ بضرورة زيادة الاستثمارات العامة لتحسين التغذية، بما في ذلك ضمان وصول أكثر إنصافاً إلى الأغذية والمياه السليمة والدخل والتعليم والرعاية الصحية - إذ أنها كلّها ضرورية لضمان الوصول إلى نظام غذائي صحي على المستوى العالمي. وتوجد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، ليس فقط من أجل رفع مستوى الإنتاجية الزراعية بغية تلبية الاحتياجات من الطاقة الغذائية لدى السكان الذي يتزايد عددهم باستمرار، بل لتحسين الوصول كذلك إلى الطعام المغذي لتوفير المغذيات الأساسية الأخرى ولا سيما المغذيات الدقيقة، أي الفيتامينات والمعادن، مع كبح الاستهلاك المفرط للسكر والدهون المشبعة. ومع اعتماد السواد الأعظم من الفقراء على الزراعة لتأمين سبل كسب العيش، قد تساعد الزراعة الأسرية الأكثر قابلية للحياة على دفع الاقتصادات المحلية قدماً، لا سيما من خلال سياسات الحماية الاجتماعية والرفاه المجتمعي، وعلى تحسين النظم الغذائية، واستدامة الموارد والنظام الإيكولوجي.

14- نقرّ بأن تمكين المستهلك من القيام بخيارات غذائية صحية يشكل أمراً أساسياً. ويجب نشر المعلومات الموثوقة المتعلقة بالتغذية التي تراعي المعايير والتفضيلات الثقافية بشكل فعال لتحسين السلوك والممارسات. ويتطلب اقتصاد السوق المزدهر القواعد واللوائح حرصاً على الإنصاف بين الجميع وضماناً للأمن الغذائي والتغذية الصحية. وإن الحكومات مجبرة على حماية المستهلكين، لا سيما الأطفال، من الدعايات التجارية المضللة التي تروج للأغذية الغنية من حيث الطاقة ولكنها فقيرة من حيث القيمة التغذوية، والتي قد تؤدي إلى الإدمان وتزيد من خطر الإصابة بالأمراض. ويتعين على الحكومات أن تسهّل عملية تحديد الممارسات الغذائية الصحية بناءً على الثقافات الغذائية المحلية.

15- نسلمّ بأنه يتم توفير الحماية التغذوية للذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والعاجزين عن شراء الأغذية المغذية اللازمة والذين لديهم احتياجات خاصة، أو المعرضين للخطر من الناحية التغذوية بفعل أسباب أخرى. وسننظر في فرص تعزيز التغذية من خلال البرامج والتدخلات والشراكات الخاصة بصحة الأم قبل الولادة وبعدها، وبصحة الطفل وبرنامج التغذية المدرسية. ومن شأن التدخلات الإنسانية في حالات الأزمات أن تهتم بحاجات المستفيدين التغذوية.

16- نقرّ بأنه يجب على المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تمويل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ، والتحويلات الخيرية وغيرها من المساعدات الأجنبية، أن تدعم المبادرات والتدخلات الوطنية الرامية إلى تعزيز التغذية.

17- نقرّ أيضاً بأن تطوير عملية تنفيذ السياسة التغذوية والبرامج الخاصة بها وتنسيقها ورصدها غير كافيين على المستويين الوطني والدولي. وغالباً ما تكون مسؤولية الحكومات والقيادة في مجال التغذية جزئيةً ومجزأةً أو غير موجودة أصلاً. ويجب على الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالتغذية أن تُشرك كل الوزارات والإدارات ذات الصلة وتنسق فيما بينها من خلال التدخلات التكميلية التي تحظى بالدعم اللازم من حيث الموارد المالية والبشرية وغيرها.

18- نعيد التأكيد على أن الالتزام السياسي الرفيع المستوى والجهود الاستباقية فضلاً عن الحوكمة المحسّنة لتعزيز فعالية الإجراءات المنسقة التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة الأساسيين في شتى القطاعات، عوامل أساسية من أجل تعزيز التغذية والأمن الغذائي بشكل مستدام على مستوى نظم الأغذية. ويتعين على الحكومات أن تضطلع بمسؤولية القيادة في مجال التغذية. ويجب بناء القدرات المؤسسية وضمان التنسيق الفعّال في شتى القطاعات. وعلى خطط الاستثمار الحكومية أن تستهدف نظم الأغذية بغية تحسين توافر الأغذية الصحية والقدرة على الوصول إليها ومدى تقبّلها.

19- نقرّ بأن القضاء على سوء التغذية في كل أشكاله يعتمد على انخراط المواطنين بنشاط في العمل مع الحكومات، وجهات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تتسم بالمسؤولية والالتزام والحس الاستباقي وذلك من خلال التفاعل بين أصحاب المصلحة بما يشمل في الغالب اعتماد طرق جديدة. ويحتاج العلماء والمعلمون ووسائل الإعلام والمجموعات المجتمعية ومجهزو الأغذية ومنتجوها والبائعون بالتجزئة والمزارعون ومنظمات المستهلكين والمنظمات الدينية، إلى المساهمة في تحقيق الأجندة المشتركة بغية إعادة تشكيل نظام الأغذية. وتدعو الحاجة إلى أن تعمل منظومة الأمم المتحدة يداً بيد وبفعالية أكبر لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل الارتقاء بالتغذية ودعم الجهود الوطنية بما يسرّع التقدم المحرز في سبيل مكافحة سوء التغذية.

20- نسلم بأن مراقبة الأغذية والتغذية بصورة أفضل ستساهم في تعزيز فعالية التدخلات وعمليات صنع السياسات والمساءلة. ومن شأن تحسين البيانات أن ترتقي بالتدخلات الخاصة بالسياسات التغذوية ونتائجها. ومن شأن تحسين القياسات والمؤشرات أن تعزز عملية صنع السياسات. ويمكن لآليات المساءلة والتدابير ذات الأهداف والغايات الواضحة، القيام بتدخلات أكثر فعالية. ويجب أن يشمل إطار المساءلة معلومات عن تحقيق الغايات وعن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والسياسات.

الالتزام بالعمل

21- نقرّ بضرورة وضع إطار عمل خاص بالالتزام والنتائج والعمل الجماعي بغية إعادة تشكيل نظام الأغذية العالمي من أجل تحسين تغذية الأفراد ولا سيما النساء والأطفال، ونوافق على الالتزامات التالية:

- أولاً- مواءمة نظم الأغذية الخاصة بنا (النظم لإنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها) مع احتياجات الأشخاص الصحية؛
- ثانياً- جعل نظم الأغذية عادلة بما يمكن الجميع من الوصول إلى الأطعمة المغذية؛
- ثالثاً- جعل نظم الأغذية توفرّ الأطعمة الآمنة والمغذية بطريقة مستدامة ومرنة؛
- رابعاً- ضمان إمكانية الوصول إلى الأغذية المغذية والمقبولة وذات الكلفة المعقولة من خلال تنفيذ السياسات العامة باتساق على طول سلاسل القيمة؛
- خامساً- تعزيز قيادة الحكومات لتشكيل نظم الأغذية؛
- سادساً- تشجيع كل الجهات الفاعلة في المجتمع على المشاركة؛
- سابعاً- تنفيذ إطار عمل يمكن من خلاله رصد التقدم المحرز على مستوى تحقيق الغايات وتنفيذ هذه الالتزامات، ونكون من خلاله خاضعين للمساءلة.

22- نلتزم بإطلاق عقد للعمل من أجل التغذية مسترشدين بإطار العمل و برفع التقارير المتعلقة بتنفيذه كل سنتين للفاو ومنظمة الصحة العالمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

23- نلتزم بإدراج أهداف وتوجّهات إطار العمل العشري للتغذية ضمن إطار الجهود الإنمائية العالمية لما بعد عام 2015.